

بعد التحركات الجنوبية السريعة لردع استهدافه..

قدرات سياسية ودبلوماسية جنوبية لتحسين اتفاق الرياض

«الأمناء» القسم السياسي:

مثلت الضغوطات التي يمارسها المجلس الانتقالي الجنوبي ضد الرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصور هادي، رداً على قراراته الأخيرة المشبوهة ضماناً حقيقية لتحسين اتفاق الرياض من عبث الشرعية الإخوانية التي ستحاول جاهدة هدم جميع الخطوات التي قطعها الاتفاق منذ التوقيع عليه في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني 2019م. وأثبت الانتقالي امتلاكه أدوات ضغط عديدة على هادي وأعوانه بعد أن لوح بالرد على القرارات التي صدرت أخيراً ومكنت الفاسدين وعناصر تنظيم الإخوان من مناصب قيادية بالمخالفة للاتفاق، وهو أمر ستكون له انعكاساته السياسية على مستويات مختلفة خلال الأيام المقبلة، إذ أن الرئيس هادي قد يجد نفسه مرغماً على تجميد قراراته أو التراجع عنها.

ويؤكد سياسيون أنه "إذا استمر هادي في تعنته فإن قراراته قد لا يكون لها أثر على الأرض في ظل الرفض الواسع لها، بل إن الانتقالي سيكون لديه أوراق عديدة للضغط؛ لأن الرئيس هادي سيكون قد أصر على تخريب اتفاق الرياض، وسيبقى الجنوب محافظاً على التزامه بجميع ما جاء في اتفاق الرياض من تفاهات سياسية وعسكرية».

تفاصيل تحركات جنوبية سريعة وتؤكد التحركات السريعة من قبل هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي أن الانتقالي لن يقبل بأي خروقات لاتفاق الرياض، وسيكون رقيباً على ما يرتكبه الرئيس هادي والشرعية الإخوانية من جرائم تستهدف خلط أوراق الاتفاق، تحديداً وأن المجلس يمتلك قوة عسكرية حققت انتصارات عديدة على مليشيا الإخوان خلال السنوات الأخيرة.

واستنكر المجلس الانتقالي الجنوبي - أمس الأول الأحد - المحاولات المتكررة الهادفة إلى تعطيل عملية استكمال تنفيذ اتفاق الرياض، والتي كان آخرها حزمة القرارات التي أصدرها الرئيس اليمني المؤقت.

وشدد الانتقالي على أن تلك القرارات تشكل خروجاً صارخاً وانقلاباً خطيراً على مضامين اتفاق الرياض، وعملية التوافق والشراكة بين طرفي الاتفاق، مؤكداً أن هذه القرارات لا يمكن التعاطي معها.

ونوه إلى أن القرارات تعمل على إرباك المشهد، وإفشال عمل حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال المنبثقة عن الاتفاق.

وجدد الانتقالي تمسكه باستكمال تنفيذ كافة بنود اتفاق الرياض، داعياً رعاة الاتفاق إلى استكمال عملية التنفيذ.

وشدد على أنه سيُقدم على اتخاذ الخطوات المناسبة في حال عدم معالجة القرارات التي تم اتخاذها دون اتفاق مُسبق.

كما بحث الاجتماع الدوري لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي،



الانتقالي: سنقدم على خطوات مناسبة في حال عدم معالجة القرارات الرئاسية

هل تخدم قرارات هادي مصالح قطر وتركيا باليمن؟

هو نفسه سبب في الحل، في إشارة إلى أن المعضلة أصبحت في هادي نفسه، مؤكداً أنه سبب النكبة.

كارثة تعيين بن دغر
وكان الرئيس هادي قد فاجأ الجميع بإصدار قرار يقضي بتعيين أحمد عبيد بن دغر رئيساً لمجلس الشورى، وأحمد صالح الموسوي نائباً عاماً، خلفاً لعللي الأعوش الذي عينه سفيراً بوزارة الخارجية، وكذا تعيين عبد الله محمد أبو الغيث نائباً لرئيس مجلس الشورى، ووحى طه عبد الله جعفر أمان نائباً لرئيس مجلس الشورى، بالإضافة لتعيين مطيع أحمد قاسم دماج أميناً عاماً لمجلس الوزراء.

وفي 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2018م، أقال الرئيس هادي بن دغر من رئاسة الحكومة وأحيل للتحقيق بعد اتهامه بارتكاب جرائم فساد، وعدم قدرته في اتخاذ أي إجراءات للتخفيف من معاناة المواطن، قبل أن يعينه في 23 أكتوبر 2019م، مستشاراً رئاسياً.

وتضمن تاريخ بن دغر الأسود إرهاباً فظيماً منذ سنوات طويلة، ففي السبعينيات شارك بمذبحة مروعة ضد علماء حضرموت، تضمنت اعتداءات بشعة للغاية، بينها أعمال سحل لهؤلاء العلماء، بالإضافة إلى ارتكبه جرائم ذبح وسحل علماء الجنوب وشيوخه ورجال الأدب والسياسة وذوي الرأي، كما تولى سحل كوكبة من رجال حضرموت بمدينة شبام من آل طالب وآل كثير والأشراف العلويين.

كل تلك المقومات المتوفرة في بن دغر دفعت هادي إلى تعيينه بمنصب رئيس مجلس الشورى، في خطوة أثارت غضباً على صعيد واسع.

ويرجع الغضب الذي لحق بقرار هادي إلى سببين أولهما متعلق بـ«بن دغر» ذاته، صاحب التاريخ الأسود الممتلئ بجرائم الإرهاب والفساد، والآخر يرتبط بأن هذه الخطوة تمثل ضربة جديدة لمسار اتفاق الرياض.

المباحثات». وأكدوا أن «إفساح هادي المجال أمام الفاسدين لأن يعيثوا بالأرض إجراماً خلال السنوات الماضية وهو ما كان له انعكاسات سلبية على الأوضاع المعيشية والاقتصادية في محافظات الجنوب المحررة، أن صم آذانه على حروب الخدمات التي شنتها الشرعية الإخوانية على أبناء الجنوب، وهو ما صب في صالح مليشيا الحوثي التي تمادت في جرائمها بحق المدنيين».

وتابعوا: «قرارات هادي الأخيرة تخدم مباشرة أعداء التحالف وفي مقدمتهم (قطر وتركيا) لأنهما دولتان تبحثان عن أي منفذ لعرقلة اتفاق الرياض وحكومة المناصفة بين الجنوب والشمال ووجدوا في قرارات هادي حلاً سحرياً بعد أن توجهت أنظار الجميع إلى خطورة هذه القرارات في الوقت الذي كان مقرراً فيه لحكومة المناصفة أن تمارس مهام عملها في هدوء سياسي يجعلها قادرة على التعامل مع التحديات التي تجابهها».

غضب ورفض بين الأوساط الجنوبية

من جانب آخر، شهدت مواقع التواصل الاجتماعي تصاعداً لحالة الغضب بين مختلف الأوساط الجنوبية واليمنية رداً على قرارات الرئيس هادي، وخضوعه لوصاية حزب الإصلاح الإخواني. وأكدوا أن قرارات هادي الأحادية فضحت الحقد على المجلس الانتقالي الجنوبي، والإصرار على الإضرار باتفاق الرياض والانقلاب على مخرجاته.

وأشاروا إلى أن القرارات تكشف قناعات مزيفة مخالفة للدستور اليمني نفسه.

وأوضحوا أنها جاءت بدون توافق لتعيينها أحد أكبر الفاسدين والمحالين للتحقيق على مقعد رئاسة مجلس الشورى، وشخص من خارج السلك القضائي كنائب عام.

ونبهوا إلى أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون السبب بالمشكلة

وأضاف: «السبب الأول هو تأكيد عدم اعترافه بالدستور اليمني وبالتالي عدم تقيده بأي التزامات دستورية تقيد تحركه الوطني والثوري من أجل قضيته المحورية الأهم، المتمثلة باستقلال دولة جنوبية. والسبب الثاني هو إدراكه أن اتفاق الرياض وملحقاته وآلية تسريع تنفيذه، تجاوزت نصوص الدستور اليمني كثيراً، وقيدت الكثير من صلاحيات الرئيس سواء بفكرة المضمون العام للاتفاق أو ببند بناء ثقة غير معلنة وتفاهات توافقية رعاه التحالف، ولذلك جاء هذا الرفض الصريح من الانتقالي لقرارات الرئيس مؤخرًا».

خدمة مصالح قطر وتركيا باليمن

بدورهم قال سياسيون عن قرارات الرئيس هادي: «سواء كان ذلك بقصد أو دون قصد، تسببت القرارات المشبوهة التي اتخذها الرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصور هادي في خدمة مصالح قطر وتركيا بشكل مباشر بعبثة أوراق اتفاق الرياض الذي كان يتلمس خطواته نحو التطبيق على أرض الواقع، بعد أن خرجت حكومة المناصفة إلى النور وانخرط الوزراء في أداء عملهم».

وأضافوا: «ليست هذه المرة الأولى التي يتخذ فيها هادي قراراً يصب في صالح قوى معادية للتحالف العربي، إذ أن سماحه بتمكين تنظيم الإخوان في مفاصل الشرعية اليمنية طيلة السنوات الماضية يُعد بمثابة خيانة مبطنة للتحالف الذي سعى إلى مواجهة مليشيا الحوثي، إذ أن انخرط تنظيم الإخوان في علاقات مباشرة مع العناصر المدعومة من إيران أحد أهم الأسباب التي دفعت إلى إطالة أمد الحرب، إلى جانب أن هادي لم يمارس أي ضغوط على مليشيا الإخوان أثناء مفاوضات اتفاق الرياض التي استمرت لأكثر من عام، بل إن تملصه بشكل غير مباشر من الاتفاق طيلة الأشهر الماضية، وتعامله بجفاء مع خطوات التحالف كان عاملاً مساعداً للعناصر الإخوانية للمراوغة في

برئاسة القائد عيروس الزبيدي، سُبِل استكمال تنفيذ اتفاق الرياض وفقاً لمساره الصحيح.

وناقش الاجتماع - الذي حضره رئيس الجمعية الوطنية اللواء أحمد سعيد بن بريك، وأعضاء الفريق التفاوضي، وأعضاء الهيئة في الداخل والخارج، ووزراء المجلس في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال، وعدد من القيادات العسكرية والأمنية - سبل معالجة المعوقات المفتعلة والهادفة لعرقلة تنفيذ الاتفاق، وإفشال حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال، وفي مقدمتها القرارات الأخيرة الصادرة عن الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي والمخالفة للاتفاق.

بدوره طالب نائب الأمين العام للمجلس الانتقالي الجنوبي، فضل الجعدي، بإقالة ومحكمة الفاسدين الصادرة بحقهم قرارات جمهورية من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بدلاً من تعيينهم في مناصب قيادية في مخالفة واضحة لاتفاق الرياض.

وأكد عبر (تويتر) أن «خير اليمنيين يكمن في قرار الإقالة والإحالة للتحقيق بحق كل من استغل سلطته للفساد والإفساد».

وشدد على أنه «خير لهؤلاء - إن كان بهم خير - تبرئة ساحتهم أولاً أمام القضاء، بدلاً من اللهاث وراء مناصب جديدة، ولا خير في تعيينهم طالما الاتهام يلاحقهم».

تجاهل التجاوزات القانونية

في السياق، كشف الكاتب ماجد الداعري أسباب تجاهل المجلس الانتقالي للحديث في بيانه عن التجاوزات القانونية لقرارات الرئيس اليمني.

وقال الداعري: «عدم تركيز بيان المتحدث الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي على التجاوزات القانونية في قرارات الرئيس اليمني التي اكتفى بوصفها أحادية الجانب ومنتخدة دون اتفاق مسبق واعتبرها (انقلاباً خطيراً) وتجاوزاً صريحاً لمضامين اتفاق الرياض وعملية الشراكة بين طرفيه)، يأتي لسببين».